



سوريا تسهم بـ1% من إنتاج النفط العالمي لكنه يدر جزءاً حيوياً من عائدات الحكومة  
(الجزيرة نت)

يعتمد الاتحاد الأوروبي وضع المؤسسة العامة السورية للنفط في قائمته للشركات التي تخضع لعقوبات، في خطوة تهدف إلى حرمان الحكومة السورية من إيرادات النفط.

وقالت مصادر دبلوماسية إن ألمانيا توصلت إلى اتفاق مبدئي مع دول أخرى بالاتحاد الأوروبي لإضافة المؤسسة العامة للنفط المملوكة للدولة وبعض شركات سوريا أخرى إلى القائمة السوداء للاتحاد قبل قرار رسمي من المتوقع أن يصدر اليوم.

والمؤسسة العامة السورية للنفط مدرجة بالفعل في القائمة السوداء لمكتب السيطرة على الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية.

والمؤسسة مسؤولة عن الإشراف على المشروعات المشتركة في سوريا.

وشركة رويدات شل وبترول الصين الوطنية كلاهما شريكان للمؤسسة من خلال المشروع المشترك الفرات.

ويشكل النفط السوري أقل من 1% من الإنتاج العالمي اليومي لكنه يدر جزءاً حيوياً من عائدات الحكومة.

وستكون إضافة المؤسسة العامة للقائمة السوداء جزءاً من حزمة أوسع من العقوبات من المتوقع أن يوافق عليها وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي باجتماع في بروكسل اليوم.

وربما تكون العقوبات المتزايدة رد فعل على احتمال استئناف صادرات النفط الخام بعد أن تسببت جولة عقوبات في وقت

سابق على واردات أوروبية في توقف مؤقت لتدفق النفط السوري.

وأنتجت سوريا نحو 350 ألف برميل يوميا من النفط قبل الاضطرابات، وصدرت حوالي ثلثها واتجهت معظم الكميات إلى أوروبا.

من ناحية أخرى قالت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية إن اللجنة المكلفة بتنفيذ العقوبات العربية أوصت بوقف رحلات الطيران من وإلى سوريا اعتبارا من منتصف الشهر الحالي.

واستثنىت مجموعة من السلع من العقوبات تتمثل في الحبوب ومشتقاتها والأدوية والمستلزمات الطبية والغاز والكهرباء. وفي القاهرة، أكد رئيس سلطة الطيران المدني المصري اللواء ناجي صالح أن العقوبات العربية ووقف الرحلات الجوية إلى سوريا "لم تصل إلينا لتنفيذها في المطارات المصرية".

وأضاف أنه رغم أن قرارات الجامعة ملزمة لكل الدول العربية، إلا أنه من الضوري إعطاء كل دولة حرية تنفيذ القرارات حتى لا يصيّبهاضرر في حالة تطبيق كل القرارات بما يؤثر على حركة التجارة والاقتصاد وإصابة شركاتها ومواطنيها بأضرار لا تقل عن أضرار الدولة المعاقبة.

وأضاف "في حالة وصول القرارات إلينا وقبل تنفيذها، سيتم التشاور بشكل سريع مع شركات الطيران المصرية وكذلك شركات التصدير والمصدرين المصريين لمعرفة مدى الأضرار التي ستتعرضون لها من وقف الرحلات إلى سوريا مع إبلاغ الهيئة العربية للطيران المدني".

المصادر: